دور التقارير المالية في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٤٦) في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بمؤشر NILEX

إعداد

د. داليا عادل عباس السيد

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة دمياط

أ. ساره مصطفى محمد شوربه

معيدة بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث ـ العدد الأول – الجزء الثاني ـ يناير ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

السيد، داليا عادل عباس؛ شوربه، ساره مصطفى محمد (٢٠٢٢). دور التقارير المالية في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٤٦) في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بمؤشر NILEX. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(١) ج٢. ٣٧٧-٤١٠.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

دور التقارير المالية في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٤٦) في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بمؤشر NILEX

د. داليا عادل عباس السيد أ. سارة مصطفى محمد شوربه

المستخلص:

هدف البحث تحليل دور المعيار المصري رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ الخاص بالمحاسبة في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تحسين الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار وتحديد مدى أهمية الإفصاح المحاسبي في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩ لعينة مكونة من ٢٣ منشأة صغيرة ومتوسطة الحجم مدرجة ببورصة النيل المصرية (NILEX) بإجمالي ٦٩ مشاهدة.

ولتحقيق الهدف من البحث اعتمدت الدراسة التطبيقية على أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد لتحديد دور الإفصاح المحاسبي من خلال تحديد مستويات الإفصاح المحاسبي للبنود الواجب توافرها في التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ضوء ماورد بالمعيار رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥(كمتغير مستقل) واللازمة لتقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر البنك (كمتغير تابع).

وتشير نتائج البحث إلى وجود أثر طردي معنوي لمستوى الإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على الجدارة الائتمانية لتلك المنشآت. كما تشير النتائج إلى اختلاف مستويات تصنيف الجدارة الائتمانية باختلاف مستوى الإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما يوجد اختلاف بين الأهمية النسبية لمستويات الإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة باختلاف حجم المنشأة.

ويوصي البحث بضرورة إعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لدورها الهام في تقييم الجدارة الائتمانية وتحديد حجم المخاطر المرتبطة بعملية الإقراض، تتأثر درجة التصنيف الائتماني للمنشأة بناءً على مستوى إفصاحها وتوافر معلومات عن نتائج أعمالها وتساعد في القياس الدقيق لمؤشراتها المالية، فالإفصاح عن المعلومات المحاسبية يوضح بشكل أفضل خصائص المنشأة مما يساعد على توفير أساليب الإقراض المناسبة لكل من المنشأة والبنك.

كلمات دالة:

المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٦)، التقارير المالية، الجدارة الائتمانية.

١. مقدمة ومشكلة البحث:

تعتبر المشكلات المحاسبية الموجودة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أكبر العقبات التي تواجه تنمية تلك المنشآت وذلك بسبب وجود قصور في النظم المحاسبية وانخفاض الوعي المحاسبي لدى أصحاب تلك المنشآت، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (حسن، ٢٠١٨، ٣). وفي سبيل القضاء على المشكلات المحاسبية داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، تم إصدار المعيار المصري رقم (٤٦) الخاص بالمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ضمن المعايير المصرية المعدلة عام ٢٠١٥، والذي لم تجرى عليه أية تعديلات حتى تاريخ إعداد البحث وفي ضوء أخر قرار لوزير الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩.

ومن ناحية أخرى تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحديات مختلفة في الحصول على التمويل خاصة في الدول النامية بسبب نقص المعلومات المالية التي تحتاجها المؤسسات المالية لتقييم الجدارة الائتمانية لتلك المنشآت (Wasiuzzaman, et al, 2020, 294)، والتالي ضعف القدرة على التنبؤ بالمخاطر الائتمانية مستقبلاً وذلك لعدم توافر معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم ودراسة الجدارة الائتمانية للمنشأة (Chai, et al, 2019, 15).

وتخضع عملية تقييم الجدارة الائتمانية لمجموعة من النماذج والمقاييس المحددة مسبقاً مثل (PRISM, 7C's, 5C's, 5P's) بالإضافة إلى مقررات لجنة بازل والتي أقرها البنك المركزي المصري حيث يتم استخدام الأسلوب المعياري (The Standardized Approach)، بهدف تحديد التصنيف الائتماني لتلك المنشآت وتقييم جدارتها الائتمانية لتحديد الملاءة المالية للمقترض وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك وبالتالي تحديد مستويات المخاطر المرتبطة بالتعامل معه بصورة دقيقة واتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه (شاهين، ٢٠١٨، ٣٩).

ولكن في ظل تطبيق تلك النماذج والمقاييس تقوم البنوك برفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لها بسبب ما تضمنته مقررات بازل للرقابة على البنوك حول تمويل وإقراض هذا النوع من المنشآت، حيث يقوم الأسلوب المعياري(The Standardized Approach) وهو الأسلوب المعتمد من البنك المركزي المصري لقياس المخاطر من خلال استخدام التصنيفات الائتمانية الصادرة من مؤسسات مالية خارجية مثل مؤسستي إستاندرد آند بورز(Standard & Poor`s) وفيتش آند موديز(Fitch & Moody`s) والتي تقوم بمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزن للمخاطر ٧٥% بدون مبرر ، وكذلك طلب البنك لضمانات يستحيل للمنشأة توفيرها في بداية القرض حيث وضعت لجنة بازل مجموعة من الأساليب لتخفيف مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك ومنها الأسلوب البسيط (المبدأ البسيط The) (simple approach بحيث يتم التعويض عن وزن المخاطر المرتبطة بالقرض بضمانة تقوم بالتغطية الكلية للقرض الممنوح عن طريق الاعتراف بالقيمة السوقية للضمانة بدلا من وزن المخاطر(البنك المركزي المصري، ٢٠١٢، ٣-١١).

ويتضح مما سبق أن هذه العوامل تجعل من الصعب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الاقتراض من البنوك، وهنا تظهر فجوة التمويل عندما لا تستوفي تلك المنشآت متطلبات البنك،

مما يؤثر سلبًا على قرار الإقراض، خاصة في ظل عدم توافر المعلومات المالية مما يؤدي إلى صعوبة تقييم الجدارة الائتمانية للمنشأة وزيادة درجة عدم التأكد في تقدير مخاطر الائتمان وبالتالي صعوبة اتخاذ البنك قرار سليم يقي البنك من المخاطر المتوقعة ويحقق المنفعة المستهدفة لكل من المنشأة والبنك(Boushnak, et al,2018, 2)، بسبب وجود العديد من المشكلات المحاسبية داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المصرية والتي تتمثل في انخفاض الوعى المحاسبي لدى أصحاب تلك المنشآت والنظر إلى المحاسبة على أنها إهدار للوقت والجهد والتكاليف، ووجود قصور في تطبيق الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية في تلك المنشآت، مثل الإخلال بفرض الوحدة المحاسبية والشخصية المعنوية للمنشأة، وعدم موضوعية القياس المحاسبي وارتفاع درجة التحيز للمعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية، نتيجة قيام أصحاب تلك المنشآت بإمساك الدفاتر والسجلات المحاسبية بدون الاعتماد على معدي القوائم والتقارير المالية من محاسبين ومراجعين (أحمد،٢٠١٥، ٧٠).

وبالتالي يترتب على ذلك، عدم توافر معلومات ذات شفافية ووضوح تمكن متخذي القرار من اتخاذ قرار اقتصادي سليم ومناسب.

وبناءً على ما سبق، يتمثل هدف البحث في تحديد مدى قدرة التقارير المالية المعدة وفقاً لمتطلبات المعيار رقم (٤٦) الخاص بالمحاسبة في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على توفير المعلومات المالية اللازمة للوفاء بمتطلبات نماذج تقييم الجدارة الائتمانية المستخدمة في البنوك لقياس حجم المخاطر المرتبطة بإقراض وتمويل تلك المنشآت، من خلال ما توفره تلك التقارير المتمثلة في (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية والإيضاحات المتممة وتقرير المراجع الخارجي) من معلومات يمكن من خلالها الحصول على مؤشرات تساعد البنك على التعرف على الوضع الحالي والمستقبلي للمنشأة لأن هدف البنك من دراسة التقارير المالية لطالب الائتمان هو تكوين مؤشرات مستقبلية أكثر من تاريخية حول قدرة المنشأة على توليد الدخل والوفاء بالتزاماتها وكذلك تحديد إلى أي مدى يمكن للمعيار توفير المعلومات الكمية (نسب السيولة، نسب الربحية، نسب المديونية،....وغيرها) والمعلومات النوعية (شخصية العميل، الضمانات ، رأس المال... وغيرها) والتي تساعد البنك في ترشيد قراراته واتخاذ قرار ائتماني سليم.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي وهو "ما هو دور التقارير المالية في ضوء متطلبات المعيار المصري رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنوك المصرية؟"

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

أولاً: هل يساعد المعيار المصري رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٥ في تحسين الإفصاح المحاسبي من خلال التقارير المالية المعدة وفقاً لمتطلباته؟

ثانياً: هل تلبي التقارير المالية التي تم إعدادها وفقا لمتطلبات المعيار المصري رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٥ احتياجات البنك للمعلومات وتحقق الثقة الكافية فيما ورد فيها؟

ثالثاً: هل يمكن للبنك الاعتماد على المعلومات الواردة في القوائم المالية لتلك المنشآت في الوفاء بمتطلبات عملية تقييم الجدارة الائتمانية؟

٢. أهداف البحث:

هدف البحث إلى تحليل دور التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعدة وفقاً لمتطلبات المعيار المصري رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٥ في تقييم الجدارة الائتمانية بتلك المنشآت لدى البنوك وبالتالي تخفيض مخاطر الائتمان الخاصة بها وتوفير التمويل اللازم ويتحقق ذلك الهدف من خلال هدفين فرعيين وهما:

١/٢ تحليل دور المعيار المصري رقم (٤٦) في تحسين الإفصاح المحاسبي من خلال التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

٢/٢ دراسة دور التقارير المالية المعدة وفقاً لمتطلبات المعيار رقم (٤٦) في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنوك.

٣. أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته **من** كونه تتناول موضوع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر كتلة اقتصادية مهمة لا يمكن الاستهانة بها في مصر بالإضافة إلى دورها الحيوي في اقتصاد أي دولة. وتستمد هذه الدراسة أهميته من الناحية العلمية والعملية على النحو التالي:

١/٣ من الناحية العلمية:

تتمثل أهمية البحث في تحليله للمعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث تم إدراجه ضمن **المعايير** المصرية في يوليو ٢٠١٥، بالإضافة إلى قلة الأبحاث المتعلقة بتطبيق المعيار المصري رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ _ على حد علم الباحثة_ وأثره في التغلب على المشكلات المحاسبية الموجودة داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، ومدى مساهمة ذلك في حل المشكلات التي تعاني منها تلك المنشآت خاصة مشكلة التمويل والقروض من البنوك.

٢/٣ من الناحية العملية:

تتمثل الأهمية العملية في:

١/٢/٣ تحليل أثر تطبيق المعيار رقم (٤٦) في القضاء على المشكلات المحاسبية داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢/٢/٣ توضيح دور المعيار رقم (٤٦) في توفير احتياجات البنك للمعلومات المحاسبية ودور البنوك في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٣/٢/٣ دراسة دور التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للوفاء بمتطلبات الجدارة الائتمانية من خلال ما توفره من مؤشرات ومعلومات عن أداء المنشأة وقدرتها على توليد الدخل والوفاء بالتزاماتها والمساعدة في ترشيد القرار الائتماني وتخفيض مخاطر الائتمان إلى أقل مستوي ممكن.

٤. خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه تم تقسيم البحث للعناصر التالية:

١/٤ الدراسات السابقة.
٢/٤ فروض البحث
٣/٤ دور المعيار المصري رقم (٤٦) لسنة (٢٠١٥) للمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة التقارير المالية.
٤/٤ دور التقارير المالية في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٥/٤ الدراسة التطبيقية.

١/٤ الدراسات السابقة:

تم عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بمشكلة وأهداف الدراسة، وقد تم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

١/٤. الدراسات المرتبطة بالتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
٢/٤. الدراسات المرتبطة الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
٣/٤. الدراسات المرتبطة بتحليل دور التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تقييم الجدارة الإئتمانية

١/١/٤ الدراسات المرتبطة بالتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

ركزت دراسة (درويش، ٢٠١٦) على تحليل المعيار المصري رقم (٤٦) لعام ٢٠١٥ الخاص بالمحاسبة في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بإلقاء نظرة عامة على محتوياته، وتحديد أهم أوجه الاختلاف بين المعيار المصري والمعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs)، وأشارت الدراسة إلى أن الانخفاض في متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وأوجه التبسيط والحذف في المعالجات المحاسبية الواردة في المعيار المصري تؤدي إلى رفع كفاءة وجودة التقارير المالية وتعمل على تلبيه احتياجات مستخدمي القوائم المالية التي توفر معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية وإتاحة فرص تمويلية أكثر لهذه المنشآت.

وتناولت دراسة (محمد، ٢٠١٧) قياس مدى تحقيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SME's) متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي وتحسينها وسد الفجوة بين ما تقدمه معايير التقارير المالية وما يطلبه مستخدمو هذه التقارير، وأكدت الدراسة على وجود العديد من الصعوبات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال المصرية ومن أبرزها الصعوبات التمويلية حيث تقوم المؤسسات التمويلية بإجراءات حماية شديدة التحفظ عند تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل تشغيلها بفرض أسعار فائدة مرتفعة مقارنة بالشركات الكبرى مما يؤدي إلى رفع تكلفة رأس المال وتراجع حجم الائتمان المقدم لها الأمر الذي ينعكس سلباً على ربحيتها واستمراريتها. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ساهم في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي لتلك الشركات إلى حد كبير، من خلال توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

واتفقت نتائج تلك الدراسة مع دراسة (البسيوني، ٢٠١٧) التي توصلت إلى أن خفض متطلبات الإفصاح المطلوبة بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية لهذه المنشآت

في ضوء تطبيق المعيار الدولي (IFRS for SME's)، كما يمد هذا المعيار المحللين الماليين بالمعلومات المالية حول أداء المنشأة والتي تمكنهم من إعداد تقاريرهم المستقبلية ودعم القدرة التنبؤية لمستخدمي تلك التقارير خاصةً البنوك ووكالات التصنيف الائتماني.

كما أشارت دراسة (Habib, et al, 2018) إلى أن القيود المالية التي تواجها هذه المنشآت لتوفير رأس المال المطلوب للنمو والتوسع يمكن التغلب عليها من خلال تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية والتي تعمل كآلية موثوقة لتخفيف عدم تماثل المعلومات وتعزيز كفاءة تقييم أداء الشركة و تقليل قيود التمويل المفروضة عليها وبالتالي سهولة الوصول لرأس المال المطلوب، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول زيادة جودة التقارير المالية للمنشآت الخاصة بما يساهم في نموها وبالتالي تكون قادرة على دفع عجلة التنمية في الدول النامية.

بينما استهدفت دراسة (الصغير، ٢٠١٨) قياس مدى فعالية المعيار المصري للمحاسبة في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تحسين جودة القياس والإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال تحليل مدى أهمية وكفاءة متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي الواردة في المعيار بغرض تحسين جودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود التزام من جانب بعض المنشآت حول تطبيق متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي الواردة في المعيار، كما توجد اختلافات في متطلبات القياس والإفصاح بين القطاعات المختلفة.

واقترحت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٩) مدخل لتحسين جودة المحتوى الإخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة من خلال تطبيق حوكمة الشركات والمحاسبة المستدامة والمدخل الأخلاقي للمحاسبة.

وبتحليل الدراسات السابق عرضها يتبين أنه على الرغم من أهمية توفر معلومات عن نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلا أن النظم المحاسبية داخل تلك المنشآت في بيئة الأعمال المصرية تعاني من تدهور شديد، وبالتالي لا تستطيع هذه المنشآت توفير تقارير مالية يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في اتخاذ القرار، ويساهم المعيار المصري رقم ٤٦ في تحسين جودة التقارير المالية والإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تبسيط متطلبات القياس والإفصاح بما يلاءم طبيعة تلك المنشآت، واهتمت الدراسات السابقة بتحديد دور المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في حل المشكلات المحاسبية وتحسين عملية العرض والإفصاح داخل تلك المنشآت بالإضافة إلى المنافع والقيود المرتبطة بتطبيق هذا المعيار.

٢/١/٤ الدراسات المرتبطة بالجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

حددت دراسة (Khan, et al, 2012) العوامل التي تؤثر على الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى توضيح العناصر التي يجب على أصحاب المنشآت الاهتمام بها في القوائم المالية السنوية والتي توفر للبنك المعلومات التي يعتمد عليها في تحليل مخاطر السداد وهي (هامش صافي الربح/ معدل تغطية الفوائد/ نسبة أسهم الدين/ نسبة التداول) حيث يهتم البنك بتلك المؤشرات بشكل أكبر من سمعة العميل والخصائص التكنولوجية للمنشأة نظراً لتأثيرها الضعيف على مخاطر الائتمان، وقد اتفقت معها دراسة (Dainelli, et al, 2013) التي ركزت على دور مقررات بازل في تحليل وتقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث وحدت مقررات بازل إجراءات تقييم الجدارة الائتمانية من

خلال تغيير نظم التقييم وتحويلها من نظم تقييم شخصية نستند على بيانات تاريخية واعتماد البنوك على نظم أكثر موضوعية تستند إلى القوائم المالية وهذا أمر ضروري بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

واقترحت دراسة (Corazza, et al, 2016) تطوير عملية تقييم الجدارة الائتمانية لعينة من الشركات الإيطالية باستخدام مدخل تحليل القرار متعدد المعايير، الذي يعتمد على المعلومات المحاسبية المستخرجة من التقارير المالية، واختيار مجموعة من النسب المالية التي تعكس الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعد أفضل النسب للتنبؤ باحتمال التخلف عن السداد وهي الرافعة المالية (Leverage)، السيولة (Liquidity)، الربحية (Profitability)، التغطية النقدية (Coverage) النشاط (Activity).

وتوصلت دراسة (Schindele, et al,2016) ودراسة (Rostamkalaei, et al, 2016) إلى أن البنوك تعطي تلك الشركات معدلات تصنيف تاريخية منخفضة مقابل الائتمان، وبالتالي تفرض المزيد من القيود لحصول تلك الشركات على التمويل وتتحمل تكلفة دين عالية، والسبب وراء ذلك، أن البنك ليس ممول للمخاطر، ولذلك اقترحت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٦) بعض الآليات التي يمكن أن تحقق التوافق بين أهداف البنك والاحتياجات التمويلية للمنشآت ومن أهمها، ضرورة تقديم الدولة الدعم للبنوك كمؤسسة مالية تمويلية لتوفير التمويل اللازم لهذه المنشآت بشروط ميسرة، ومن جانب أخر تقديم البنوك ارشادات لأصحاب هذه المنشآت لتجنب الفشل ومن أهمها ضرورة فهم وإدراك دور التقارير والقوائم المالية وتحليلها واستخراج المؤشرات الهامة وكيفية إدارة الموارد المالية.

ومؤخراً أجرت دراسة (Wasiuzzaman, et al, 2020) تقييم تجريبي للعلاقة بين أبعاد الجدارة الائتمانية بناء على نموذج 5C's وحصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل من المؤسسات المالية، وأشارت إلى أن أحد الأسباب التي تجعل المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة في الحصول على الائتمان هو نقص البيانات المالية المتاحة للمؤسسات المالية أثناء طلب القروض، ووجود مستويات عالية من عدم تناسق المعلومات مما يؤدي إلى اعتبارها غير جديرة بالائتمان، و أن الجدارة الائتمانية هي متغير مهم وترتبط بشكل إيجابي بحصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، كما توصلت إلى أن قياس قدرة المنشأة على السداد و تقديم ضمان عالي الجودة لهما أهمية كبيرة في التأثير على وصولها إلى التمويل. بينما شخصية مالكها لها أهمية منخفضة، مع وجود تأثير ضعيف لرأس المال.

ويتضح من العرض السابق أن تقييم الجدارة الائتمانية يرتبط بتوافر المعلومات سواء كمية او نوعية وهذا يشكل صعوبة تقييم المخاطر المرتبطة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحتى إن توافرت المعلومات بالجودة المطلوبة تقف العديد من آليات الرقابة الخاصة بالبنك عقبة أمام الحصول على التمويل المطلوب دراسة.

٣/١/٤ الدراسات التي تناولت دور التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تقييم
الجدارة الائتمانية.

هدفت دراسة (Vander Bauwhede, H. et al., 2015) تحديد العلاقة بين جودة أرباح المنشأة وتكلفة الحصول على التمويل. وتوصلت الدراسة إلى أن جودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مرتبطة بشكل سلبي بتكلفة الفائدة الفعلية لهذه المنشآت، وأن إعداد

التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عالية الجودة له أهمية اقتصادية، حيث تقلل من عدم تناسق المعلومات بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودائنيها، لأن إعداد تقارير مالية عالية الجودة يتم وفقاً لمعايير محاسبية ثابتة تقلل من التقديرات والأحكام الشخصية وهذا قد يدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة للحصول على قروض بنكية بمعدلات فائدة أقل.

وقامت دراسة (El-Attar, N.,2016)بتحليل أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (IFRS for SME's) على قرار منح الائتمان للمنشآت صغيرة الحجم، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يؤثر بشكل إيجابي على قيمة القرض الممنوح للمنشأة المطبقة لتلك المعايير، وتؤثر بشكل عكسي على أسعار الفائدة المفروضة على المنشأة محل الدراسة، وبالتالي يمكن للباحثة استنتاج أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يؤثر إيجابياً على اتخاذ قرار منح الائتمان لهذه المنشآت في بيئة الأعمال المصرية.

كما هدفت دراسة (Balsmeier, et al, 2018) فحص قدرة الشركات الخاصة على جذب القروض المصرفية من خلال استخدام المعايير الدولية للتقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط بين استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وقدرة الشركات الخاصة على جذب الديون من البنوك الأجنبية لتمويل استثماراتها، لا يوجد مثل هذا الارتباط للقروض المقدمة من البنوك المحلية، بالإضافة إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يسمح للمقرضين من غير العلاقة بتقييم الجدارة الائتمانية للشركة بشكل أفضل، فمن المعروف أن البنوك الدولية تستخدم المعلومات المالية لتحديد جودة الائتمان للمقترض لأن المعلومات غير المالية غير متوفرة مع ارتفاع تكلفة الحصول عليها.

وقامت دراسة (Breuer, et al, 2018) بتحليل الآثار المترتبة على إعداد التقارير المالية على الخدمات المصرفية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال الاعتماد على متطلبات الإفصاح العام ومراجعة الحسابات، وقد توصلت الدراسة إلى أن تنظيم إعداد التقارير المالية والوساطة المالية هما نهجان بديلان للتخفيف من عدم تماثل المعلومات التي تعوق تخصيص رأس المال، وفي ظل غياب تنظيمات إعداد التقارير المالية، فإن الوساطة المالية في شكل علاقات مصرفية مركزة تولد معلومات خاصة تعمل على تخفيف عدم تماثل المعلومات، وتحسين تخصيص رأس المال. لذلك، فإن تنظيم إعداد التقارير المالية يحول نهج تخصيص رأس المال من الأنماط المركزة بناءً على المعلومات الخاصة، إلى الأنماط التنافسية بناءً على المعلومات العامة.

وركزت دراسة (Schneider, 2018) على تحليل الأثار المترتبة على تقديم المعلومات المحاسبية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم خاصة فيما يتعلق بإصدار أحكام الإقراض التجاري والممنوح من المؤسسات المالية، أشارت الدراسة أن تحقيق المصداقية في التقارير المالية عامل هام عند اتخاذ قرارات الإقراض والتي تتحقق عندما تعد التقارير وفقاً لمعايير المحاسبة، ويرتبط بشكل سلبي بتقييم المقرضين لمخاطر التخلف عن سداد القروض، ويرى المصرفيون أن البيانات المالية المدققة هي أهم مصدر للمعلومات لاتخاذ قرارات الإقراض حيث تساعدهم على استخراج النسب المالية لتكوين تنبؤات دقيقة وموثوقة باحتمالية فشل الشركات وتزداد دقة هذه التنبؤات بزيادة المعلومات المحاسبية المتاحة لدى مسئولي القروض.

كما تناولت دراسة (Deno, et al., 2020) تحليل أثر نشر المعلومات المحاسبية الخاصة على وصول المنشآت الصغيرة إلى ديون البنوك بالاعتماد على البيانات المالية لمنشآت لا تفصح بشكل إلزامي عن معلوماتها المالية، وأوضحت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح عن البيانات المالية المتزايدة بشكل إلزامي يؤدي إلى زيادة كبيرة لوصول المنشآت الصغيرة إلى الديون المصرفية مقارنة بمجموعة ضابطة لا تخضع للإلزامية الإفصاح وفقًا لخصائص الشركة ذات الصلة بالمقرضين من خلال المتغيرات التالية (الحجم، والرافعة المالية، واحتمال التخلف عن السداد، ونمو المبيعات، وإمكانية ضمان الأصول).

ومما سبق يتضح أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من القيود من أجل الحصول على الائتمان المطلوب لمزاولة نشاطها، وذلك لارتفاع المخاطر الائتمانية المرتبطة بها، وعدم معلومات يمكن الاعتماد عليها في دراسة وتحليل المركز المالي لهذه المنشآت، وأظهرت نتائج الدراسات السابقة أهمية توافر المعلومات المحاسبية وإمكانية الوصول إلى التمويل وتقييم مخاطر التخلف عن سداد القروض.

ولذلك فإن هذا البحث يهدف إلى إبراز المنفعة المحققة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في مصر عند إتباعها معيار المحاسبة رقم (٤٦) وتأثير ذلك على معدلات تصنيفاتها الائتمانية في البنوك، ومحاولة قياس مدى التحسن المحتمل حدوثه في عملية تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في حالة توافر المعلومات المالية الواردة في القوائم والتقارير المالية المعدة في ضوء المعيار رقم (٤٦)، والتي يمكن أن تؤدي إلى دقة أكبر في تقييم الجدارة الائتمانية، وبالتالي تحسين درجة التصنيف الائتماني لهذه الشركات داخل البنوك وإزالة القيود المفروضة على تمويلها وتوفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لمزاولة نشاطها، لسد الفجوة البحثية القائمة.

٢/٤ فروض البحث:

في ضوء تحليل الدراسات السابقة وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم صياغة الفروض الآتية:

الفرض الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح المحاسبي للتقارير المالية المعدة وفقاً لمتطلبات المعيار المصري رقم (٤٦) على تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرض الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين اختلاف مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على مستويات التصنيف الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرض الثالث: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاختلاف الأهمية النسبية لمستويات الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة واختلاف فئة حجم المنشأة وفقاً لحجم المبيعات.

٣/٤. دور المعيار المصري رقم (٤٦) لسنة (٢٠١٥) للمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة التقارير المالية:

تعرض الباحثة تعريف البنك المركزي المصري الموحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر في ٢٨ فبراير ٢٠١٧ وفقاً للمعايير الآتية:

جدول (١)

الشركة والمنشآت	القائمة		الجديدة (حديثة التأسيس)	
	جحم الأعمال	حجم العمالة	رأس المال المدفوع	حجم العمالة
متناهية الصغر	أقل من مليون جنية	أقل من ١٠	أقل من ٥٠ ألف جنية	أقل من ١٠
الصغيرة	من مليون جنية إلى ٥٠ مليون جنية.	أقل من ٢٠٠ فرد.	من ٥٠ ألف إلى أقل من ٥ مليون جنية للمنشآت الصناعية، أقل من ٣ مليون جنية لغير ذلك	أقل من ٢٠٠ فرد.
المتوسطة	من ٥٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون.	أقل من ٢٠٠ فرد.	من ٥ مليون إلى ١٥ مليون للمنشآت الصناعية ومن ٣ مليون إلى ٥ مليون لغير ذلك	أقل من ٢٠٠ فرد.

تعد التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي ومصدر للمعلومات المالية التي يعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة مع المنشأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتعرف على مدى كفاءة الإدارة في إدارة المنشأة وتنمية حقوق المساهمين من خلال توفير المعلومات المالية التي توضح حقيقة ومتانة المركز المالي للمنشأة ومدي قدرتها على الاستمرار وتحقيق الأرباح (غانم، ٢٠١٥، ٩٠٣).

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن الهدف من التقارير المالية هو توفير المعلومات المالية مفيدة للمستخدمين (المستثمرين الحاليين والمرتقبين، والمقرضين وغيرهم من الدائنين، وإدارة المنشأة) في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد الاقتصادية للمنشأة، حيث يحتاج مستخدمو التقارير المالية لمعلومات تساعدهم في تقييم أداء الإدارة، وتقدير صافي التدفقات النقدية المستقبلية بهدف تقديم أو تسوية القروض وغيرها من أشكال الائتمان، شراء أو بيع أو عقد أدوات ملكية أو ديون (IASB, 2018, 5).

كما حدد معيار المحاسبة رقم (٤٦) في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عدة خصائص للمعلومات التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية لتحقيق جودة التقارير المالية طبقاً للمعيار الدولي الصادر لهذه المنشآت (IFRS for SME's) وهي (المعايير المصرية،٢٠١٥، ١٢٣٨- ١٢٤٠)، IASB, 2018, (6):

الخصائص النوعية الأساسية:

١. **الملائمة**: أي أن المعلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الاقتصادية، وتكون المعلومات ذات أهمية نسبية وقادرة على إحداث فرق في اتخاذ القرارات أي أن حذفها أو تحريفها أو عدم اكتمالها يؤثر على اتخاذ القرارات.

٢. **المصداقية**: يجب أن تكون المعلومات المدرجة بالقوائم المالية خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما تعبر عنه أو ما هو متوقع أن تعبر عنه.

ب. **تحسين الخصائص النوعية:**

١. **القابلية للفهم**: حيث عرض وتبويب بنود القوائم والتقارير المالية بشكل يسهل على المستخدمين فهمه.

٢. **القابلية للمقارنة**: يمكن للمستخدمين مقارنة المعلومات والبنود الواردة في التقارير المالية مع تقارير منشأة أخرى أو مقارنة التقارير من حيث الفترات الزمنية أي يمكن مقارنة بيانات الفترة الحالية بالفترات السابقة، الأمر الذي يلزم إعلام المستخدمين بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأي تغييرات بها.

٣. **التوقيت المناسب:** يعني وجود المعلومات في الإطار الزمني لصنع القرار.

٤. **الجوهر قبل الشكل**: أي التعبير الصادق عن الأحداث المالية لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.

٥. **الموازنة بين التكلفة والعائد**: يجب أن تفوق منافع إعداد وعرض التقارير المالية التكلفة والجهد التي تتحملها المنشأة.

واتفقت الدراسات السابقة مثل(أحمد، ٢٠١٥)، (الروبي، ٢٠١٦)، (Elatar,2016)، (البسيوني، ٢٠١٧)، (الصغير،٢٠١٨)، (عطية،٢٠١٨)، (خالد، ٢٠١٩)، (إبراهيم، ٢٠١٩) على وجود العديد من المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بيئة الأعمال المصرية رغم اعتماد الدولة عليها كأحد السبل في تحقيق التنمية الاقتصادية وبذل الجهود وتهيئة المناخ الاقتصادي لجذب الاستثمارات الأجنبية لها، ولكن تعد مشكلة نقص المعلومات المحاسبية والمالية حول نشاط تلك المنشآت من أهم المعوقات التي تحول تحقيق الأهداف المنشودة، لذلك بذلت الجهات التنظيمية والتشريعية جهداً كبيراً لتحسين عملية الإفصاح وعرض تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها في دراسة الجدوى الاقتصادية للمنشأة واتخاذ القرارات (الشرقاوي، ٢٠١٤، ص ٢).

ونظراً للطبيعة الخاصة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم فإن الالتزام الكامل بتطبيق جميع متطلبات القياس والإفصاح يعد بمثابة عبء زائد وتكلفة ليس لها مبرر، لذلك قامت مصر بإصدار معيار خاص للمحاسبة في تلك المنشآت لحل المشكلات المحاسبية داخل تلك المنشآت وتوفير تقارير مالية لتلبيه احتياجات مستخدمين الخارجيين.

وقامت بعض الدراسات باختبار مدى قدرة المعيار رقم ٤٦ على تحقيق الأهداف المرغوبة منه وتوصلت هذه الدراسات إلى أن وجود هذا المعيار يحقق المزايا التالية (فاوي،٢٠١٨، ١٦٣)، (إبراهيم، ٢٠١٩، ٢٤)، (عبد الله، ٢٠٢٠، ٢٨٤):

١. توحيد طرق القياس والمعالجات المحاسبية المستخدمة بالشكل الذي يمكن متخذي القرار من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة من خلال القيام بالتحليل المالي للمنشآت المختلفة.

٢. تحقيق قابلية المقارنة بين المنشآت في الدول المختلفة مما يساعد في التخطيط والمراقبة والعمل على توفير السبل التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتنشيط سوق المال.

٣. زيادة ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية حيث التمثيل الصادق للأحداث الاقتصادية في السوق مما يساعد على تعزيز القدرات التنبؤية لمستخدمي المعلومات.

٤. زيادة جودة وشفافية المعلومات المحاسبية والذي يساعد على الاحتفاظ بمصادر التمويل الخارجي مما يؤدي إلى زيادة قيمة المنشأة وخفض تكلفة التمويل التي تتحملها وزيادة قدرتها على جذب المزيد من رؤوس الأموال نتيجة زيادة معرفة المستثمرين بالمنشأة.

وبالرغم من هذه المزايا إلا أن المعيار يحمل العديد من الصعوبات في التطبيق من أهمها عدم تأهيل المحاسبين لتطبيق متطلبات هذا المعيار وعدم وجود الإدراك الكافي لأصحاب المنشآت بأهمية وضرورة تطبيقه، الأمر الذي يستوجب توفير الدورات التدريبية والندوات لتوعية الفئة المستهدفة.

٤/٤. دور التقارير المالية في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تقيس الجدارة الائتمانية القدرة والرغبة في الماضي والمستقبل لسداد الائتمان، ولذلك فإن الجدارة الائتمانية تستند على عنصرين أساسيين وهما القدرة على سداد قيمة القرض من خلال دراسة وتحليل الجوانب المالية للمنشأة بناء على المعلومات التاريخية الواردة في قوائمها المالية والتي تساعد على بناء مؤشرات مستقبلية حول نشاط العميل، والعنصر الأخر هو رغبة ونية المنشأة في رد القرض للبنك من خلال الوقوف على الجوانب غير المالية مثل شخصية وسمعة صاحب المنشأة.

ويعرف القاموس الدولي الجدارة الائتمانية بأنها " الحصول على تصنيف ائتماني مقبول".

ويعتمد هذا التعريف على درجات ومعدلات التصنيف الائتماني التي يعطيها البنك للعميل للحصول على التمويل المطلوب(Khomenko, et al., 2019, 51) ، وتشير الجدارة الائتمانية إلى التقييم الذي يقوم به المقرضون والذي يحدد احتمالية تخلف المقترض عن الوفاء بالتزامات ديونه، ويتم تقييم الجدارة الائتمانية بناءً على خصائص الشركة مثل قدرتها المالية واستعدادها لسداد القروض .(Wasiuzzaman, et al, 2020, 295)

وتظهر أهمية تقييم الجدارة الائتمانية من خلال المزايا التي تحققها وتشمل (شاهين، ٢٠١٨، ٥٦):

- قدرتها على التنبؤ بالمخاطر الائتمانية قبل حدوثها، وتقديم تحذيرات مبكرة للبنك باحتمال توقف المقترضين على السداد، المتابعة والتقييم الفعال لهم بشكل يحمي ربحية البنك.
- تساهم في التسعير الدقيق للمخاطر، وبالتالي تخفيض تكاليف الإقراض وتكاليف التشغيل.
- تساعد في التقييم المستمر لحالة القروض الموجودة وتكوين المخصصات بشكل أدق من خلال الرقابة والمتابعة المستمرة للعملاء ووضعهم في الرتب الملائمة في حالة تغيير الجدارة الائتمانية لهم.

إن قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تسهيلات ائتمانية من خلال البنوك محدودة بسبب نمط عملياتها غير المنظم، فلا يمكن في معظم الحالات التنبؤ بدقة بكفاءة الأعمال المستقبلية على أساس أنماط العمليات السابقة ونظرًا للأهداف والممارسات غير

المتناسقة لمعظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تفرض البنوك قيود على منحها تسهيلات ائتمانية ولا سيما لأغراض تلبية احتياجات رأس المال العامل، حيث يجد ضباط الإقراض صعوبة في وضع وتطبيق نموذج بسيط للتنبؤ بالتدفقات النقدية لتحديد وتقييم الافتراضات التي تساهم في قياس مخاطر الإقراض لهذه المنشآت و تحديد قدرتها على سداد ديونها (Onyiriuba, 2015, 130).

وترجع المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من البنوك لأسباب تتعلق بطبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تؤدي إلى خفض الائتمان الممنوح لها من قبل البنوك كما ذكرت دراسة كلاً من (Rostamkalaei, et al, 2016, 226)، (Boushnak, et al,2018, 2):

أ. **المعوقات التي تتعلق بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:**

١. انخفاض إنتاجية الشركة، ونقص العمالة الماهرة، ونقص الأصول المملوكة للمنشأة.

٢. صغر حجم رأس المال الضامن لعمل المنشأة والتدفقات النقدية البطيئة والمنخفضة التي تعتبر عائق في الحصول على التمويل المطلوب وكذلك سبباً في لجوء تلك المنشآت إلى التمويل الخارجي.

٣. ضعف أو عدم توثيق المعلومات وعدم وجود سجلات محاسبية منتظمة توفر معلومات مالية تساعد البنوك في الحكم على كفاءة وفاعلية المنشأة

٤. عدم توافر سجل ائتماني مع البنك، وحيازة أصول عالية المخاطر، وعدم كفاية الضمانات وصعوبة في إثبات الجدارة الائتمانية.

٥. عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية للمشروع المطلوب تمويله وذلك لارتفاع تكلفة إعدادها والتي غالباً لا تستطيع المنشآت تحملها.

ب. **المعوقات التي تتعلق بالبنك لتمويل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:**

١. أساليب الإقراض والسياسات الحكومية وخصائص هيكل السوق للأنظمة المالية تركز على احتياجات الشركات الكبيرة وليست الشركات الصغيرة والسبب وراء ذلك توافر البيانات المالية للشركات الكبيرة بصورة واضحة ويسهل الوصول إليها.

٢. استجابة البنوك للخسائر والأزمات في سوق رأس المال وارتفاع سعر الفائدة وبالتالي ارتفاع تكلفة التمويل بسبب تخفيض محافظ القروض المتاحة لديه.

٣. زيادة متطلبات الضمان حيث تشترط البنوك توفير حد معين من الضمانات المملوكة للمنشأة والتي يصعب توفيرها.

٤. ارتفاع أسعار الفائدة لمواجهة المخاطر المرتفعة بعملية الإقراض.

٥. عدم وجود معلومات حول فرص التمويل المتاحة وعدم توفر دليل عن أماكن وشروط تمويل تلك البنوك.

٦. العبء المرتبط بالمتطلبات التنظيمية اللجنة بازل III فعلى الرغم من توفير اللجنة أدوات مختلفة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلا أن تلك الشركات لن تتمكن من الحصول عليها بسبب الحساسية المتزايدة للمتطلبات التنظيمية لمستوى مخاطر الشركات الصغيرة الفعلي ترفع تكلفة المخاطرة وكذلك تكاليف الائتمان.

ويعتبر مستخدمو التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هم الفئة الأكثر استفادة من المعيار المصري رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥، وترتكز اهتماماتهم على المعلومات المحاسبية المتوفرة في التقارير المالية، وهناك العديد من الجهات تهتم بالمعلومات المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كالمقرضين والموردين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والعملاء الحاليين والمرتقبين والمحللين الماليين والأكاديميين (غزال، ٢٠١٩، ٧٢).

وأشار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (IFRS for SMEs) أن هناك فئات لمستخدمي التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وهي، البنوك التي تقدم القروض للمنشأة، الموردون حيث يستخدمون التقارير المالية للمنشأة لاتخاذ القرارات الائتمانية وقرارات التسعير والعملاء لتقرير إمكانية التعاقد مع المنشأة، المساهمون أصحاب الأسهم وليس لهم الإدارة، ووكالات التصنيف الائتماني التي تستخدم التقارير المالية لتصنيف تلك المنشآت ائتمانياً (IASB, 2018, 5)، .(IASB, 2015, 12)

وتعد التقارير المالية وسيلة اتصال بين المنشأة والعالم الخارجي من خلال توفير معلومات عن المنشأة للمستفيدين من خلال قائمة المركز المالي، قائمة الدخل الشامل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الأرباح المحتجزة، تقرير مراقب الحسابات، وتقرير مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (عبد الله، ٢٠٢٠، ٢٨٤).

كانت إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي عدم القدرة على الوصول إلى التمويل الرسمي بسبب وجود إشكاليات في إدارة أعمالها وعدم الانضباط في حفظ السجلات المالية مما أدى إلى عدم ثقة المؤسسات المالية في موثوقية المعلومات المالية، لذلك من المهم التأكد أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتبع أساس واضح لإعداد تقاريرها المالية وتمتلك هيكل مالي مقبول وبيانات مالية دقيقة (Perera, et al, 2019, 2).

فالإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية عنصر هام لقرارات الإقراض، ويؤثر بشكل إيجابي على قرار الإقراض، ويعني بالإفصاح المحاسبي شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الضرورية لمستخدميها والتي يؤدي عدم نشرها إلى تضليل متخذ القرارات، وقد أثبتت دراسة المركز الدولي للبحث والتحليل المالي (CIFAR) للحكم على مستوى وجودة الإفصاح في التقارير المالية أن دقة تنبؤات المحللين الماليين ترتبط إيجابياً بكل من جودة الإفصاح والالتزام بتطبيق المعايير، حيث يؤدي الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية يؤدي إلى زيادة مستوي وجودة الإفصاح، ومن ثم زيادة دقة تنبؤات المحللين المالين (شاهين، ٢٠١٨، ٨٦،٨٧).

ويساعد تطبيق المعيار المصري رقم (٤٦) للمحاسبة في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي (محمد، ٢٠١٧، ١٢٥)، وإعداد التقارير المالية بصورة تحتوي على الكثير من المعلومات الضرورية للبنوك حول أداء المنشأة للقيام بالتحليل المالي للمعلومات التي تجعل لديهم القدرة التنبؤية حول الأحداث المستقبلية للمنشأة (غزال،

٢٠١٩، ٧٥)، فالمعلومات التي توفرها القوائم المالية تؤدي دوران أساسيان في مجال طلب التمويل، حيث تساهم في تخفيض المشكلات المرتبطة في تقييم خطر الائتمان قبل التعاقد، كما أنها تساعد المقرض على فرض رقابة فعالة على هذا الخطر خلال فترة القرض (صالح، ٢٠١٩، ١١).

حيث هدفت الجهات المصدرة للمعيار الدولي للإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى توفير معلومات عالية الجودة تقلل من عدم تماثل المعلومات بين مقرضي رأس المال والمقترضين، حيث يؤدي تطبيق المعيار إفصاحات أكثر تفصيلاً، وتعزز قابلية الشركات للمقارنة، وتسهل قياس الالتزامات الإضافية والاعتراف بها بشكل أفضل ويسهل تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض (Balsmeier, et al, 2018, 4).

يعد التنبؤ بالتخلف عن سداد القروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة أمرًا بالغ الأهمية لتأثيره على عملية صنع القرار الخاص بتمويل تلك المنشآت، فكل بنك لديه نموذجه الخاص في قياس أداء المنشأة بهدف توفير تقديرات حول القوة المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحديد قدرة المنشأة على سداد القرض قبل اتخاذ قرار منح القروض، فالمعلومات المحاسبية هي الأساس ف تحليل أداء المنشأة من خلال النسب المالية، حيث تعد النسبة المالية أداة شائعة وقوية تستخدم في تقييم أداء المنشأة من أربعة جوانب وهي السيولة والرافعة المالية والربحية وكفاءة النشاط، والتي توفر تصور كافي بين الدخل الذي تحققه المنشأة واحتمال التخلف عن السداد، ويتم احتساب النسبة المالية بناءً على المعلومات التي تم جمعها من التقارير المالية؛ لذلك يجب على المنشأة تقديم أرقام محاسبية دقيقة من أجل التعرف السليم على الجدارة الائتمانية للمنشأة، كما تمكن من التتبع وإظهار علامة إنذار مبكرة لمخاطر عدم السداد، وبالتالي يحسن فعالية النظام المصرفي في التشغيل بتكلفة منخفضة ونقص في القروض المتعثرة (Yahaya, et al, 2016, 113-116).

واستنادا على ما سبق؛ تحاول الباحثة دراسة دور التقارير المالية المعدة وفقاً لمتطلبات المعيار المصري رقم (٤٦) الصادر بقرار من وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ الخاص بالمحاسبة في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تقييم الجدارة الائتمانية لتلك المنشآت من خلال ما يمكن أن توفره تلك التقارير من معلومات تستوفي نماذج تقييم الجدارة الائتمانية المستخدمة داخل البنوك المصرية في ضوء توجيهات البنك المركزي المصري وبالتالي التحديد الدقيق لقدرة المنشآت على سداد الائتمان الممنوح لها والتقييم الصحيح للمخاطر المرتبطة بتلك المنشآت التي يتم على أساسها تحديد سعر الفائدة والضمانات المطلوبة من المنشأة وتوفير قنوات التمويل المطلوبة وحل مشكلات التمويل التي تعاني منها تلك المنشآت.

٥/٤. الدراسة التطبيقية:

١/٥/٤. متغيرات الدراسة وأدوات القياس:

تتناول الباحثة متغيرات الدراسة وأدوات القياس المستخدمة في اختبار الفروض في الجدول التالي:

جدول (٢)

اسم المتغير	نوعه	طريقة القياس	الرمز	الدراسات السابقة
دور التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يتم إعدادها في ضوء المعيار المصري رقم (٤٦).	**المتغير المستقل**	تحديد مستويات الإفصاح المحاسبي للبنود الواجب توافرها في التقارير المالية والتي تؤثر على قرارات البنك عند تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	**Disc_Level**	(Grassa, et al., 2020, p5), (Deno, et al, 2020, p1099)
تقييم مستوى الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	**المتغير التابع**	قياس نسب الربحية، السيولة، الرافعة المالية، النشاط، التغطية.	**CW**	(Dainelli et al, 2013), (Altman, E.I.,et al,2020), (Corazza, et al., 2016)
نسبة الملكية من حملة الأسهم العادية.	**المتغيرات الرقابية**	عدد الأسهم المملوكة للإدارة/ إجمالي عدد الأسهم.	**Blockholderown.**	(Ceustermans, et al., 2017, p9), (Breuer, et al, 2018, p 44), (Minnis, et al, 2017, p 44).
معدل نمو المبيعات.		إيراد المبيعات للسنة t – ايراد المبيعات للسنة t-1	**Sales.**	
عمر المنشأة.		عدد سنوات تأسيس الشركة حتى عام ٢٠١٩.	**Age.**	

٢/٥/٤. نموذج تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة:

سيعتمد نموذج الدراسة على أسلوب الانحدار البسيط والانحدار المتعدد وفقاً للعرض التالي:

$$CW = \beta 0 + \beta 1\ Disc_Level + \beta 2\ Blockholder_own + \beta 3\ Sales + \beta 4\ Age + \square.$$

ويوضح الجدول التالي البنود الواجب توافرها في التقارير المالية والتي تؤثر على قرارات البنك:

جدول (٣)

X1	مستوى الاستثمارات الرأسمالية.	X24	طبيعة ممارسات ادارة المخاطر
X2	التأجير التمويلي طويل الأجل.	X25	هدف الاحتفاظ بالمشتقات المالية
X3	الاحتياطيات الاختيارية.	X26	التقديرات المحاسبية وآلية استخدامها
X4	الالتزامات الطارئة.	X27	ضمانات الأصول
X5	التدفقات النقدية لتمويل الاستثمارات المستقبلية طويلة الأجل.	X28	إستراتيجيات إدارة الخطر وآليات تنفيذ أنشطة التحوط.
X6	طريقة الاستحواذ على الأصول.	X29	اضمحلال الأصول
X7	التغيرات في رأس المال.	X30	الالتزامات الطارئة
X8	أسباب الخسائر غير العادية.	X31	الأصول الطارئة
X9	طريقة ترجمة العملات الأجنبية.	X32	وصف عمليات التحوط
X10	أرباح أو خسائر ترجمة العملة الأجنبية.	X33	تحوط التدفقات النقدية
X11	طريقة سداد تكلفة الأصول المشتراة من الدول الأجنبية.	X34	الخسائر غير العادية عن تبادل العملات الأجنبية.
X12	مستوى كفاية رأس المال	X35	مخاطر السيولة
X13	النفقات الرأسمالية في الاستثمارات الأجنبية.	X36	مخاطر الائتمان
X14	أسلوب التقييم والافتراضات التي بنيت عليها القيمة العادلة بالمنشأة.	X37	الإفصاحات النوعية عن القيمة المعرضة للخطر بالأدوات المالية.
X15	ربحية السهم.	X38	التغيرات في معدلات الفائدة
X16	عدد الأسهم المتداولة.	X39	اضمحلال الأصول المالية
X17	القيمة الاسمية للأسهم.	X40	مخاطر التسعير
X18	اتجاهات تجزئة السهم.	X41	المخاطر التشغيلية والتأمينية.
X19	توزيعات الأرباح ربع السنوية.	X42	الكوارث الطبيعية
X20	القيمة المعرضة للخسارة الائتمانية	X43	مستوى التغير التكنولوجي
X21	الأحداث الجوهرية اللاحقة.	X44	التغيير التراكمي في القيمة العادلة
X22	مدى الاستعانة بالمورد الخارجي	X45	التركز الجغرافي
X23	تحليل الحساسية للأوضاع المستقبلية المتصورة للشركة		

ويوضح الجدول التالي النسب المحاسبية المستخدمة في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت:

جدول (٤)

النسبة	متغيرات النسب المحاسبية	مصدر القياس
• Lev1	• الديون قصيرة الأجل / قيمة السهم.	قائمة المركز المالي.
• Lev2	• قيمة السهم / إجمالي الأصول.	قائمة المركز المالي.
• Lev3	• الديون قصيرة الأجل/ إجمالي الديون.	قائمة المركز المالي.
• Lev5	• الديون قصيرة الأجل/ إجمالي الأصول.	قائمة المركز المالي.
• Lev6	• الديون / الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد واستهلاك الدين والإهلاك.	قائمة المركز المالي/ قائمة الدخل.
• Lev7	• التغير في الديون قصيرة الأجل خلال سنتين على الأقل من إجمالي الديون/ إجمالي الأصول.	قائمة التدفقات النقدية/ قائمة المركز المالي.
• Liq1	• النقدية/ إجمالي الأصول.	قائمة المركز المالي.
• Liq2	• رأس المال العامل/ إجمالي الأصول.	قائمة المركز المالي.
• Liq3	• الأصول الملموسة / إجمالي الأصول.	قائمة المركز المالي.
• Liq4	• الأصول غير الملموسة / إجمالي الأصول.	قائمة المركز المالي.
• Pro1	• الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد واستهلاك الدين والإهلاك/ إجمالي الأصول.	قائمة الدخل/ قائمة المركز المالي.
• Pro2	• صافي الدخل/ إجمالي الأصول.	قائمة الدخل/ قائمة المركز المالي
• Pro3	• العائد على الأسهم.	قائمة المركز المالي والإيضاحات المتممة.
• Pro4	• الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول.	قائمة المركز المالي.
• Pro5	• صافي الدخل / المبيعات.	قائمة الدخل.
• Cov1	• مصروف الفوائد/ المبيعات.	قائمة الدخل.
• Cov2	• الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد واستهلاك الدين والإهلاك/ مصروف الفوائد.	قائمة الدخل.
• Cov3	• الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب/ مصروف الدخل	قائمة الدخل.
• Cov4	• المبيعات/ إجمالي الأصول.	قائمة الدخل/ قائمة المركز المالي.

وبعد أن يتم حساب كل مؤشر من هذه المؤشرات يتم اعطاء الشركة ١ إذا كانت قيمة المؤشر أعلى من متوسط الصناعة والقيمة صفر فيما عدا ذلك، وفي النهاية يتم احتساب إجمالي الدرجات التي حصلت عليها المنشأة من خلال الجدول التالي:

جدول (٥)

عدد المؤشرات التي حصل فيها على القيمة ١	نسبة اجتياز المؤشرات	مستوى التصنيف الائتماني
29	90%	A+
26	78%	A
22	68%	A-
19	59%	B+
16	50%	B
13	40%	B-
10	31%	C+
7	22%	C
0	0%	C-

٣/٥/٤. مجتمع وعينة الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث، حددت الباحثة مجتمع الدراسة التطبيقية من جميع المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مع استبعاد المنشآت المالية (القطاع المالي) المدرجة ببورصة النيل المصرية (NILEX) خلال فترة الدراسة والبالغ عددها ٢٥ منشأة، والتي توفر بيانات مالية فعلية لقطاع مستعرض Cross Section على مدار سلسلة زمنية Time Series تمتد لثلاث سنوات متتالية تبدأ من عام ٢٠١٧ وتنتهي في عام ٢٠١٩.

كما قامت الباحثة بانتقاء مفردات العينة وفقاً لأسلوب العينة التحكمية، على أن يحكم اختيار الشركات التي تتضمنها عينة البحث الشروط التالية خلال فترة الدراسة:

- أن تكون فترة تلك التقارير تبدأ من السنة المالية المنتهية لعام ٢٠١٧ الى السنة المالية المنتهية لعام ٢٠١٩، ويرجع الهدف الرئيسي من بداية عينة الدراسة الى استبعاد الآثار التضخمية الناتجة عن قرارات التعويم في عام ٢٠١٦.
- مراعاة التجانس في عينة البحث واستبعاد كافة المشاهدات الشاذة أو المتطرفة والبيانات المفقودة بتلك المنشآت.
- أن تخضع الشركة أو المنشأة لتعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الوارد في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٦) للمحاسبة في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- أن تتوافر كافة البيانات والتقارير المالية السنوية للمنشأة اللازمة لإجراء الاختبارات البحثية وبشكل منتظم خلال فترة البحث.

وبتطبيق الشروط السابقة، انحصرت عينة الدراسة في ٢٣ منشأة بإجمالي ٦٩ مشاهدة موزعة على قطاعات وسنوات الدراسة خلال الفترة الزمنية للعينة على النحو التالي:

جدول (٦)

بيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الإجمالي
المقاولات	٧	٧	٧	٢١
الخدمات الطبية	٢	٢	٢	٦
الصناعة	٣	٣	٣	٩
الكيماويات	٣	٣	٣	٩
البرمجيات	٣	٣	٣	٩
السياحة	١	١	١	٣
التجارة	٤	٤	٤	١٢
الإجمالي	٢٣	٢٣	٢٣	٦٩

٤/٥/٤. الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة:

جدول رقم (٧): الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث.

Descriptive Statistics					
Variables	**N**	**Minimum**	**Maximum**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
LEV1	**69**	**-17585311.93**	**226024333.33**	**17018709.49**	**32113352.62**
LEV2	69	0.00	0.00	0.00	0.00
LEV3	69	0.00	9.19	0.99	1.07
LEV4	69	0.00	190.86	3.08	22.94
LEV5	69	-2062.48	8376.49	136.00	1078.31
LEV6	69	-52.47	0.64	-0.80	6.33
Liq1	69	0.00	16.63	0.31	2.00
Liq2	69	-0.58	245.10	3.83	29.48
Liq3	69	0.10	999.99	15.57	120.26
Liq4	69	0.00	0.29	0.01	0.04
Pro1	69	-0.39	1.71	0.07	0.25
Pro2	69	-0.25	1.42	0.04	0.20
Pro3	69	-0.40	1.37	0.12	0.26
Pro4	69	-1.18	49.57	0.75	5.98
Pro5	69	-87.10	646.85	8.19	79.32
Cov1	69	0.00	0.09	0.01	0.02
Cov2	69	-851.33	7636.98	275.66	1481.49
Cov3	69	-86.83	492.03	6.03	60.33
ACT1	69	0.00	186.27	3.40	22.38
ACT2	69	0.00	10.31	0.66	1.60
ACT3	69	0.00	173.68	5.77	28.96
CW		0.18	0.77	0.55	0.26
Disc_Level		0.04	0.66	0.33	0.12
Blockholder_own		0.068	1.00	0.483	0.274
Sales		-19410	200	-345.58	2347.05
Age		4	38	15.34	7.27

يتبين من الجدول السابق أن الوسط الحسابي لمستوى الإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة يبلغ ٣٣% وهي نسبة منخفضة نسبياً وتشير إلى انخفاض

مستوى الاهتمام بالإفصاح المحاسبي وفقاً لمؤشر الدراسة المقترح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يشير أيضاً الى أن ممارسات الإفصاح المحاسبي لا تلقى الاهتمام الكافي من جانب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة للوسط الحسابي المتعلق بالجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمؤشر الموضوع من قبل الباحثة يتبين أنه يبلغ ٥٥%، وهو منتصف معدلات التصنيف الائتماني تقريباً وهو ما يشير إلى الانخفاض النسبي في التصنيف الائتماني لعينة الدراسة الى حد ما.

وفيما يتعلق بالمؤشرات المستخدمة في حساب الجدارة الائتمانية يتبين أنها تتباين فيما بينها في الإحصاءات الوصفية ويرجع ذلك الى اختلاف طريقة الحساب لكل مؤشر ونسبة عن الأخرى في مجموعة المؤشرات.

كما يتبين أن متوسط حملة الأسهم في عينة الدراسة يبلغ ٤٨% تقريباً وهي نسبة جيدة تشير الى عدم تركز الملكية الى حد كبير، كما يتضح أن متوسط عمر الشركات المدرجة بالعينة ١٥ سنة وهو ما يشير الى عدم تحيز العينة بشكل عام، حيث يبلغ الحد الأدنى والأقصى لعمر الشركات ٤ سنوات و٣٨ سنة على التوالي.

وفي ضوء التحليل السابق لبعض نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمتغيرات محل الاهتمام بالدراسة يتضح لدى الباحثة أن نتائج الدراسة الحالية قابلة للمقارنة بنتائج الدراسات الأخرى السابقة وذات الصلة بموضوع البحث.

٥/٥/٤. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

استلزم الأمر اختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي ومستوى تشتتها حول الوسيط من خلال اختباري كولمجروف سيمرنوف(Kolmogorov-Smirnov) واختبار شابيرو ويلك(Shapiro-Wilk) وهو ما يتضح نتائجهما من خلال الجدول التالي:

جدول (٨) اختبار (Kolmogorov-Smirnov) و(Shapiro-Wilk)

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
مستوى الافصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	.302	69	.315	.821	69	.425
مستوى الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	.431	69	.411	.856	69	.532

بناء على النتائج السابق عرضها بالجدول السابق يتبين عدم معنوية الاختبارين لأي متغير من متغيرات الدراسة حيث أن قيمة .Sig لكافة المتغيرات أكبر من ٥%، وفي ذلك دلالة على أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

٦/٥/٤. مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات:

يتم عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية من خلال الجدول التالي للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات وبعضها بنماذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الازدواج الخطي بين تلك

المتغيرات. بالإضافة الى قيام الباحثة بقياس معامل VIF للتأكيد على عدم تواجد أياً من مشاكل الازدواج الخطي.

ويتضح لدى الباحثة من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول عدم وجود علاقة معنوية بين أياً من المتغيرات المستقلة أو التابعة للدراسة حيث أنه لا يوجد معامل ارتباط أعلى من ٠,٨، وهو ما يشير إلى صحة الفروض الاحصائية للدراسة بشكل مبدئي.

جدول (٩)

Age	Sales	Blockholder_own	Disc_Level	CW	Variables
				1	CW
			1	0.36	Disc_Level
		1	.687**	.750**	Blockholder_own
	1	.658**	.740**	0.269	Sales
1	.679**	.693**	.685**	0.478	Age

٤/٥/٧. نتائج اختبارات الفروض الاحصائية للدراسة:

٤/٥/٧/١. نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة:

وذلك من خلال تشغيل نموذج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة الحالية. وتم استخدام الآثار الثابتة للمنشآت (Firm Fixed Effects) عند إجراء تحليل الانحدار وهي الآثار المتعلقة بالقطاع الذي تعمل به المنشأة أو الفترة الزمنية التي قامت فيها المنشأة بالإفصاح لتجنب آثار الارتباط المتوقعة بين القطاعات المختلفة. واعتمادا على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول التالي:

جدول (١٠) نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة وفقاً للانحدار البسيط

مستوى الإفصاح	المتغير التابع: الجدارة الائتمانية							
	النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل التفسير	معامل الارتباط
	الانحدار	٢٢,٨	١	٢٢,٨	٣٢,١٨	٠,٠٠٠	٠,٧٦٩	٠,٨٧٧
	البواقي	٢٣٦,٥	٦٨	٢٠,٢٥				
	الاجمالي	١٤٦,٤	٦٩					

والذي يوضح ما يلي:

- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (ف = ٣٢,١٨)، وذلك عند مستوى معنوية α=٥%.

- بلغ معامل التفسير (R^2) للنموذج ٠,٧٦٩، وهذا يعني أن مستوى الإفصاح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يفسر ٧٦,٩% من المتغير التابع الخاص بالجدارة الائتمانية، والباقي ٢٣,١% يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.
- وجود تأثير معنوي للإفصاح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتغير التابع الخاص بالجدارة الائتمانية، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥%، ويرجع الباحث ذلك الى وجود علاقة ارتباط معنوية بينهما قدرها (٠,٨٧٧) على التوالي.

جدول (١١) نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

المتغير التابع: الجدارة الائتمانية			
Variable	**Estimate**	**t-stat.**	**Sig.**
Cons.	-0.092	-0.683	0.496
Disc_Level	0.71	3.791	0.000
Blockholder_own	0.44	0.308	0.758
Sales	236.119	3.477	0.001
Age	5.26	2.189	0.001
Firm Fixed Effects	*Included*		
F-value	2.768		
N	69		
Adj.R2	88.80%		
VIF (Max)	2.90		

ويتضح من خلال النتائج المعروضة بالجدول السابق الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٨٨,٨%، وهو ما يشير الى أن المتغير المستقل ومجموعة المتغيرات الحاكمة المدرجة بنموذج اختبار الفروض يمكنها تفسير التباين الكلي في مستوى الجدارة الائتمانية بنسبة ٨٨,٨%. وبالتالي، فان نموذج اختبار الفروض يمكنه تفسير العلاقة بين المتغيرات بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين معنوية المتغير المستقل Disc_Level الخاص بالافصاح المحاسبي وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٥ الخاص بالمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويحمل اشارة موجبة حيث أن (t-stat.= 3.791 > 2; Sig.= 0.000 < .05) وهو ما يشير إلى **وجود علاقة طردية معنوية** بين تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٦ الخاص بالمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومستوى الجدارة الائتمانية لتلك المنشآت، أي أن زيادة تطبيق متطلبات هذا المعيار يؤدي الى ارتفاع مستوى الجدارة الائتمانية لتلك المنشآت.

بالإضافة الى ذلك، يتبين للباحثة معنوية المتغيران الخاصان بنمو المبيعات وعمر المنشأة وكلاهما يحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع كلٍ من معدل نمو المبيعات وعمر المنشأة يؤديان الى زيادة مستوى الجدارة الائتمانية لتلك المنشآت.

والجدير بالذكر أن الباحثة لم تواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 2.90).

في ضوء تلك النتائج يمكن للباحثة رفض الفرض العدم لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح المحاسبي للتقارير المالية المعدة وفقاً لمتطلبات المعيار المصري رقم (٤٦) على تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقبول الفرض البديل، وذلك على النحو التالي:

- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي للتقارير المالية المعدة وفقاً لمتطلبات المعيار المصري رقم (٤٦) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على تقييم الجدارة الائتمانية لتلك المنشآت.**

٢/٧/٥/٤. نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثاني للبحث:

يهدف في هذا الجزء من البحث إلى تحديد الأهمية النسبية المتغيرات البحث من خلال تحليل أكثر المؤشرات المتعلقة بالجدارة الائتمانية تأثراً بمستوى الافصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه وترتيبها وفقاً لقيمة F المحسوبة، وهو ما كانت نتائجه على النحو التالي:

جدول (١٢) تحليل التباين

المؤشـــــرات		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
الرافعة	Between Groups	292.800	68	24.800	18.36	.001
	Within Groups	22.600	1	12.500		
	Total	315.400	69			
السيولة	Between Groups	347.400	68	51.220	32.47	.002
	Within Groups	48.500	1	27.500		
	Total	395.900	69			
الربحية	Between Groups	674.333	68	85.710	51.18	.001
	Within Groups	16.500	1	36.500		
	Total	690.833	69			
التغطية	Between Groups	343.723	68	64.913	11.17	.009
	Within Groups	18.000	1	18.712		
	Total	361.723	69			
النشاط	Between Groups	513.633	68	270.217	14.2	.001
	Within Groups	22.000	1	62.500		
	Total	535.633	69			

ويتبين من نتائج الجدول السابق أن مستوى المعنوية لكافة المتغيرات أقل من ٥% وهو ما يؤكد تأثر كافة مؤشرات الجدارة الائتمانية باختلاف مستوى الإفصاح للمنشآت الصغيرة

والمتوسطة، وهو ما يشير الى وجود اختلاف معنوي بين المشاهدات وفقاً لمستوى الإفصاح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، والجدير بالذكر أن أكثر المؤشرات التابعة تأثراً هو الربحية، ثم السيولة، ثم الرافعة، ثم النشاط، وأخيراً التغطية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٥% لجميع المتغيرات.

وبناءً على ما سبق يمكن للباحثة رفض فرض العدم بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين اختلاف مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ومستوى التصنيف الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، **وقبول فرض بديل** بأنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين اختلاف مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى التصنيف الائتماني للمنشآت ".

٣/٧/٥/٤. نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثالث للبحث:

جدول (١٣) اختبار (ت)

حجم المبيعات	العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
المنشآت الصغيرة	69	0.62	0.32	48.969	68	0.000
المنشآت المتوسطة	69	0.56	0.42	76.467	68	0.000
المنشآت فوق المتوسطة	69	0.71	0.63	33.683	68	0.000

يهدف هذا الفرض الى التنبؤ باختلاف الأهمية النسبية لتأثير مستوى الإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في درجة تأثيرها على مستوى التصنيف الائتماني، وذلك وفقاً لاختلاف حجم المبيعات بالمنشأة. ولاختبار هذا الفرض تم استخدام أسلوب اختبار (ت) لعينة واحدة، وذلك للوقوف على الأهمية النسبية في ضوء حجم المبيعات، **يتضح من الجدول السابق ما يلي:**

- معنوية كافة مستويات الإفصاح المحاسبي في ضوء معيار حجم المبيعات، حيث جاءت قيمة المعنوية للأبعاد الثلاثة (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية ٥%.
- جاءت المنشآت فوق المتوسطة في الترتيب الأول وفقاً للأهمية النسبية للمشاهدات المدرجة بالعينة وذلك بوسط حسابي قدره (٧١%) وانحراف معياري (٦٣%)، ثم جاء في الترتيب الثاني للأهمية النسبية المنشآت الصغيرة وذلك بوسط حسابي قدره (٦٢%) وانحراف معياري (٣٢%)، ثم جاء في الترتيب الثالث للأهمية النسبية الشركات المتوسطة وذلك بوسط حسابي قدره (٥٦%) وانحراف معياري (٤٢%).

في ضوء ما سبق يمكن رفض الفرض العدم بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين اختلاف الأهمية النسبية لمستويات الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة واختلاف فئة حجم الشركة وفقاً لحجم المبيعات"، **وقبول فرض بديل الذي ينص على** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين اختلاف الأهمية النسبية لمستويات الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة واختلاف فئة حجم الشركة وفقاً لحجم المبيعات.

٨/٥/٤. النتائج والتوصيات:

تم إجراء الدراسة التطبيقية لتحديد دور التقارير المالية المعدة وفقاً لمتطلبات المعيار المصري رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كانت نتائج الدراسة كالآتي:

١/٨/٥/٤ النتائج:

١. يؤدي تطبيق متطلبات المعيار المصري رقم ٤٦ للمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين عملية الإفصاح، حيث قامت الدراسة بقياس دور التقارير المالية لتلك المنشآت من خلال تكوين مؤشر للإفصاح المحاسبي يتضمن البنود الهامة من وجهة نظر البنك، ولكن تشير النتائج إلى انخفاض مستوى الاهتمام بالإفصاح المحاسبي وفقاً لمؤشر الدراسة المقترح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يشير أيضاً الى أن ممارسات الإفصاح المحاسبي لا تلقى الاهتمام الكافي من جانب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢. الانخفاض النسبي في التصنيف الائتماني لعينة الدراسة الى حد ما حيث بلغت ٥٥% وهو ما يؤكد وجود مشكلات تتعلق بالجدارة الائتمانية لتلك المنشآت بسبب انخفاض مستوى الإفصاح وعدم وجود معلومات كافية.

٣. يوجد تأثير طردي معنوي لمستوى الإفصاح المحاسبي لمنشآت الصغيرة والمتوسطة على الجدارة الائتمانية لتلك المنشآت. أي التقارير المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٦ الخاص بالمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة تساهم في تقييم مستوى الجدارة الائتمانية لتلك المنشآت بشكل أفضل من خلال تحسين الإفصاح المحاسبي وتوفير معلومات تؤدي إلى سهولة تقييم مستوى الجدارة الائتمانية لتلك المنشآت.

٤. تتأثر كافة مؤشرات الجدارة الائتمانية باختلاف مستوى الإفصاح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تبين أن أكثر المؤشرات المتعلقة بالجدارة الائتمانية تأثراً بمستوى الافصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال إجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه وترتيبها، هي الربحية، ثم السيولة، ثم الرافعة، ثم النشاط، وأخيراً التغطية.

٥. تختلف الأهمية النسبية لمستويات الإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة باختلاف فئة حجم المنشأة وفقاً لمعيار حجم المبيعات، أي أن الإفصاح عن البيانات المالية المتزايدة بشكل إلزامي يؤدي إلى زيادة كبيرة لوصول المنشآت الصغيرة إلى الديون المصرفية وفقًا لخصائص المنشأة ذات الصلة بالمقرضين من خلال المتغيرات التالية (الحجم، والرافعة المالية، ونمو المبيعات، وإمكانية ضمان الأصول).

٢/٨/٥/٤. التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة قيام المجالس التنظيمية بإعادة النظر في بعض البنود أقسام المعيار، وكذلك متابعة كافة المستجدات والتطورات في المعايير ذات الصلة لمواكبة التطورات العالمية.
- توحيد أسس معاملات وإقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك بما يحقق الشفافية والعدالة في فرص التمويل.

- توفير بدائل تمويلية تدعم نمو تلك المنشآت وتوجهها لأفضل بديل مناسب في ظل خصائصها التي تنفرد بها عن المنشآت الكبيرة.
- يستلزم الأمر من الجهات المختصة المسئولة بضرورة إنشاء قاعدة بيانات مثل ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا تشمل كافة البيانات المالية وغير المالية عن تلك المنشآت تساهم في توفير بيانات حقيقية لحل مشكلات تلك المنشآت وتكون متاحة للجهات الحكومية المسئولة وللباحثين للحصول على نتائج فعلية وواقعية لأبحاثهم العلمية.

مجالات البحث المقترحة:

في ضوء ما توصل إليه من نتائج هناك عدد من الموضوعات يمكن أن تتناولها البحوث المستقبلية مثل:

١. العلاقة بين جودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتكلفة التمويل.
٢. العلاقة بين جودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتحول الرقمي.
٣. دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشمول المالي.

المراجع:

- إبراهيم، أحمد عبد الحافظ (٢٠١٦). مدخل ائتماني لإيجاد ألية التوافق بين مواجهة معوقات الائتمان المصرفي وتعظيم مكاسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر- دراسة ميدانية مع الإشارة إلى دور البنوك العاملة في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد (٣)*.
- إبراهيم، السيد زكريا (٢٠١٩). مدخل مقترح لتحسين جودة المحتوى الإخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة: دراسة ميدانية، *مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد (٣)*، ص ١-٦١.
- أحمد، هبه راضي عبد الرحمن (٢٠١٥). متطلبات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تحليلية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة-جامعة المنصورة.
- البسيوني، هيثم محمد (٢٠١٧). تحسين جودة المحتوى الإخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية _ دراسة تطبيقية، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.
- البنك المركزي المصري (٢٠١٢). متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان (ورقة مناقشة)، *قطاع الرقابة والاشراف- وحدة تطبيق مقررات بازل٢* .
- الروبي، شيماء إبراهيم (٢٠١٨). أليات تطبيق معايير المراجعة المصرية على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد (٩)*، العدد (٢).
- الشرقاوي، منى حسن (٢٠١٤). أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، *المؤتمر الأكاديمي*

والمهني السنوي الخامس " المحاسبة في عالم متغير" المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، القاهرة.

- الصغير، آيات هاشم محمد (٢٠١٨). تفعيل استخدام معايير المحاسبة الخاصة بالمنشآت المتوسطة كمنهجية لتحسين جودة القياس والإفصاح المحاسبي_ دراسة تطبيقية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- حسن، بهاء إبراهيم (٢٠١٨). محددات تطبيق معيار المراجعة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البيئة المصرية الميدانية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- درويش، حنان محمد (٢٠١٦). اتجاهات المحاسبين والمراجعين نحو المعيار المصري للإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع مقارنته بالمعيار الدولي، *مجلة الفكر المحاسبي – مصر، المجلد (٢٠)، العدد (١)*.
- شاهين، خلود عبد العزيز رياض (٢٠١٨). إطار مقترح للقياس والإفصاح عن الجدارة الائتمانية في البنوك التجارية المصرية في ضوء اتفاقية بازل، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- صالح، أبو الحمد مصطفى (٢٠١٩). أثر إعادة إصدار القوائم المالية على قرار منح الائتمان في البيئة المصرية، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*- جامعة سوهاج كلية التجارة، *المجلد (٣٣)، العدد (٣)*،٢-٤٢.
- عبد الله، إيمان السيد محمد (٢٠٢٠). العوامل المؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، جامعة قناة السويس- كلية التجارة بالإسماعلية، *المجلد (١١)، العدد (١)*، ص ٢٧٣-٢٩٥.
- غانم، تادرس، (٢٠١٥). دور المعلومات المحاسبية على نظم دعم اتخاذ القرار، *مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (١٩)، العدد (٤)*.
- غزال، دينا إبراهيم علي محمد (٢٠١٩). دور نظم المعلومات المحاسبية في تقديم الدعم المعلوماتي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ضوء معايير المحاسبة: دراسة ميدانية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة بنها.
- فاوي، ياسمين فاوي يوسف (٢٠١٨). جودة التقارير المالية للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة SMEs في ضوء المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٦ الصادر لعام ٢٠١٥: دراسة نظرية، *المؤتمر الدولي الثاني: إدارة المنظمات الصناعية والخدمية: الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية، المجلد (٢)*.
- محمد، محمد راضي عطية (٢٠١٧). معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs وزيادة جودة الإفصاح المحاسبي بالتطبيق على البيئة المصرية- دراسة اختبارية، *مجلة البحوث التجارية- مصر، المجلد (٣٩)، العدد (٣)*.

- Balsmeier, B., & Vanhaverbeke, S. (2018). International financial reporting standards and private firms' access to bank loans. *European Accounting Review*, 27(1), 75-104.
- Boushnak, E., Rageb, A., Ragab, A., & Sakr, M. (2018). Factors Influencing Credit Decision for Lending SMEs: A Case Study on National Bank of Egypt. *Open Access Library Journal*, 5(11).
- Breuer, M., Hombach, K., & Müller, M. A. (2018). How does financial reporting regulation affect firms' banking?. *The Review of Financial Studies, 31(4)*, 1265-1297.
- Ceustermans, S., Breesch, D., & Branson, J. (2017). Voluntary Disclosure of Sales and the Extent of Trade Credit in Small Private Companies. *Accounting in Europe, 14(3).*
- Chai, N., Wu, B., Yang, W., & Shi, B. (2019). A multicriteria approach for modeling small enterprise credit rating: evidence from China. *Emerging Markets Finance and Trade, 55(11).*
- Corazza, M., Funari, S., Gusso, R., (2016). Creditworthiness evaluation of SMEs at the beginning of the 2007-2008 crises: An MCDA approach. *Journal of Economics and Finance, (38)*.
- Dainell, F., Giunta, F., and Cipollini,F (2013). Determinants of SME creditworthiness under Basel rules: the value of credit history information. *PSL Quarterly Review, 66*, (264).
- Deno, S., Loy, T., & Homburg, C. (2020). What Happens If Private Accounting Information Becomes Public? Small Firms' Access to Bank Debt. *Entrepreneurship Theory and Practice, 44(6)*, 1091-1111.
- El-Attar, Nermine Ahmed, (2016). The effect of international financial reporting standards for small and medium -sized entities (IFRS for SMEs) implementation on lending decision for small entities, *(Master's thesis)*, Alexandria University.
- Grassa, R., Moumen, N., & Hussainey, K. (2020). "Is bank creditworthiness associated with risk disclosure behavior? Evidence from Islamic and conventional banks in emerging countries. *Pacific-Basin Finance Journal, (61).*

- Habib, A., Ranasinghe, D., & Huang, H, J, (2018). A literature survey of financial reporting in private firms. *Research in Accounting Regulation, (30)*.
- IASB, (2015). "International Financial Reporting Standard for Small & Medium Sized Entities (IFRS for SMEs) Update ", December.
- IASB, (2018). IFRS'Conceptual Framework for Financial Reporting, March.
- Khan, A., & Dash, M., (2012). "Factors affecting the creditworthiness of borrowers from SME's. *available at SSRN, http://ssrn.com*.
- Khomenko, I., Sadchykova, I., & Krasnianska, Y. (2019). Current approaches to the analysis of the borrowers' creditworthiness: *Ukrainian and World experience., 3(1).*
- Minnis, M., & Shroff, N. (2017). Why regulate private firm disclosure and auditing*?*. *Accounting and Business Research*, *47(5),* 473-502.
- Onyiriuba, L. (2015). Emerging market bank lending and credit risk control: evolving strategies to mitigate credit risk, optimize lending portfolios, and check delinquent loans. Chapter (7**),** *Academic Press*.
- Perera, D., Chand, P., & Mala, R. (2019). Confirmation bias in accounting judgments: the case for International Financial Reporting Standards for small and medium□sized enterprises, *Accounting & Finance*, 1-27
- Rostamkalaei, A., and Freel, M. (2016). The cost of growth: small firms and the pricing of bank loans. *Small Bus Econ*, *(46)*.
- Schindele, A., & Szczesny, A. (2016). The impact of Basel II on the debt costs of German SMEs. *Journal of Business Economics*, *86*(3), 197-227.
- Schneider, A. (2018). Studies on the impact of accounting information and assurance on commercial lending judgments. *Journal of Accounting Literature, 41*, 63-74.

- Vander Bauwhede, H., De Meyere, M., & Van Cauwenberge, P. (2015). Financial reporting quality and the cost of debt of SMEs. *Small Business Economics, 45(1)*, 149-164.
- Wasiuzzaman, S., Nurdin, N., Abdullah, A. H., & Vinayan, G., (2020), Creditworthiness and access to finance: a study of SMEs in the Malaysian manufacturing industry. *Management Research Review, 43(3),* 293-310.
- Yahaya, S. N., Mansour, N., & Bakar, M. H. (2016). "Credit risk model: The conceptual framework of SME financing. *International Journal of Research and Reviews in Applied Sciences, 26(2).*

Abstract:

The aim of the research is to analyze the role of the Egyptian Standard No. (46) for 2015 for accounting in SME's to improve the accounting disclosure of financial reporting accordioning with the requirements of this standard and to determine the extent of the importance of accounting disclosure in evaluating the creditworthiness of SME's during the period from 2017 to 2019 of a sample consisting of 23 SME's listed on the Egyptian Nile Stock Exchange (NILEX), with a total of 69 views.

To achieve the aim of the research, the applied study relied on the simple and multiple regression method to determine the role of accounting disclosure by determining the levels of accounting disclosure of the items that must be available in the financial reports of SME's in light of what is mentioned in Standard No. (46) for 2015 (as an independent variable) and necessary to evaluate the creditworthiness of SME's from the bank's viewpoint (as a dependent variable).

The results of the research indicate that there is a significant negative impact of the level of accounting disclosure of SME's on the creditworthiness of these establishments. The results also indicate different levels of creditworthiness rating according to the different level of accounting disclosure for SMEs. There is also a difference between the relative importance of the levels of accounting disclosure for small and medium enterprises according to the size of the establishment.

The research recommends the necessity of preparing financial reporting for SME's for their important role in assessing creditworthiness and determining the size of the risks associated with the lending process. The degree of credit rating of the enterprise is affected based on the level of its disclosure and the availability of information about its business results and helps in accurate measurement of its financial indicators. Accounting information better clarifies the characteristics of the enterprise, which helps to provide appropriate lending methods for both the SME's and the bank.

Key words: Small and Medium-Sized Enterprises (SME's), Egyptian Accounting Standard No. (46), Financial Reporting, Creditworthiness.